

نسبة الصادرات النفطية منها نحو 93.6%

# «الشان»: 29.639 مليار دينار.. إجمالي قيمة الصادرات السلعية في 2014

### الميزان التجاري يحقق فائضاً في الربع الرابع من العام الماضي بلغ 3.604 مليار دينار

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (أكتوبر - ديسمبر 2014)، الصادرات من بنك الكويت المركزي والمنشورة على موقعه، على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تستحق المتابعة، وسنورد بعضها، من باب توثيق تطوراتها، ومن ذلك، مثلاً، أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصاً وإيرادات سلعية- قد حقق فائضاً في الربع الرابع من العام 2014، بلغ نحو 3.604 مليار دينار كويتي، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال الربع الرابع، نحو 5.942 مليار دينار كويتي، منها نحو 92.6% صادرات نفطية. وبلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية، للعام 2014 بكامله، نحو 29.639 مليار دينار كويتي، نسبة إجمالي قيمة الصادرات النفطية، منها، نحو 93.6%. وبلغت قيمة وارداتها السلعية، غير العسكرية، خلال الربع الرابع من العام 2014، نحو 2.338 مليار دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية، غير العسكرية، للعام 2014 بكامله، نحو 8.961 مليار دينار كويتي. وكان الميزان التجاري قد حقق فائضاً، في الربع الأول من العام 2014، بلغ نحو 5.751 مليار دينار كويتي، وانخفض قليلاً جداً إلى نحو 5.738 مليار دينار كويتي، في الربع الثاني، وواصل انخفاضه، إلى نحو 5.585 مليار دينار كويتي، في الربع الثالث، أي أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً بلغ قيمته نحو 20.677 مليار دينار كويتي، للعام 2014، وهذا الفائض أدنى مما نسبته 15% عن مثيله المحقق، في العام 2013، البالغ نحو 24.334 مليار دينار كويتي.

وحققت أسعار المستهلك، في عام 2014، نمواً موجباً، بلغت نسبته نحو 2.9%، إذ بلغ معدنها نحو 133 (سنة 2007=100)، مرتفعاً من معدل نحو 129.2، في عام 2013، وهو معدل في الحدود المحتملة، وكان نمو الأسعار متوازناً حتى في بند الغذاء، إذ بلغ ارتفاع أسعار الغذاء من معدل نحو 141.1، في عام 2013، إلى معدل نحو 146، في عام 2014، (+2.9%).

وتشير النشرة إلى استمرار انخفاض المعدل للوزن للفائدة على الروائع، من نحو 1.504%، في الربع الثالث، إلى نحو 1.498%، في الربع الرابع من العام 2014، أي بنسبة انخفاض ربح سنوي بلغت 0.4%، وكذلك انخفض من نحو 1.537%، لعام 2013، إلى نحو 1.498%، لعام 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 2.5%، وبالمقابل، ارتفع المعدل الموزون للفائدة على الفروض، من نحو 4.349% إلى نحو 4.380%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربح سنوي بلغت نحو 0.7%، ولكنه انخفض من نحو 4.647% لعام 2013، إلى نحو 4.362% لعام 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 6.1%.

ويبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 32.480 مليار دينار كويتي، بارتفاع من نحو 31.386 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2013، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 3.5%، وأخيراً، ارتفعت أيضاً، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 32.720 مليار دينار كويتي، من نحو 31.099 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2013، أي بما نسبته 5.2%.

ويعود شهر يونيو القادم، سوف نعرف ما إذا تحول الإنفاق الإطاري حول البرنامج الإيراني النووي بين إيران والغرب إلى اتفاق نهائي، ومن مصلحة كل

دول المنطقة أن يتم الاتفاق وأن تستقر إيران، فالقول غير المستقر والكبرى لا تنزع إلى التعاون ما لم يكن لديها ما تخاف عليه، والعكس صحيح. وتشير توقعات وحدة المعلومات لخدمة الأيكونومست -EIU- إلى أن الاقتصاد الإيراني سوف يشهد تحسناً في حالة الاتفاق، وتنبؤاً بمؤشرات ذلك التحسن في عام 2015، وإن استقر أداء الاقتصاد، سيظل ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، حالة الاقتصاد الإيراني مقاساً بالثمن الحقيقي للناجح المحلي والإجمالي والذي حقق نمواً سلباً بنحو 6.6% -1.9% في عامي 2012 و2013 على التوالي، سوف يستمر في عام 2015 في نموه الموجب الضعيف الذي يراه نحو 2.9% في عام 2014، ليحقق 2% في عام 2015، ولكنه يقفز بمعدل النمو إلى 5.6% في عام 2016. مؤشر آخر بالغ الأهمية هو تضخم أسعار المستهلكين، فبعد مستوى مرتفع وغير محتمل ويحسود 20.6% و26% للعام 2014، و39.3% للسنوات 2011 و2012 و2013 على التوالي، وكلها سنوات عقوبات، انخفض إلى 17.2% في عام 2014، ومن المتوقع له مواصلة الانخفاض إلى 15.5% و14.1% لسنة 2015 وستة 2016 على التوالي.

خطورة هذا المؤشر كاملة في أنه على تدهور الدخول الحقيقية لمستواة المستهلكين وهم الأغلبية الساحقة، أي انخفاض مستمر في دخولهم الحقيقية وعجزهم عن استيفاء ضرورتهم، وذلك عامل رئيسي مشترك في كل حالات الانحسار السياسي، وينخفض مستوى البطالة المتوقع في عام 2016 بنحو 2% فقط مقارنة بمستوى عام 2012، ليصبح نحو 10.2%، ولكن هناك اعتقاد واسع بأن معدلات البطالة الحقيقية خلال سنوات العقوباتيات في شأن معدلات البطالة الحقيقية في عام 2015، وسعر صرف سنقر حول الـ 30 ألف ريال إيراني للدولار الأمريكي الواحد لنفس الفترة 2015-2019، وكذلك الحال للموازن الداخلية أو عجز الموازنة الرسمي، إذ يتراوح في أعلاه عند مستوى 2.8% - من الناتج المحلي الإجمالي للعامين 2015 و2019، وفي أدناه عند -1.9% في عام 2016، تبقى آثار العقوبات وتحديدا على قطاع النفط مؤدية على المدى الطويل، فالحاجة إلى إصلاح القطاع بعد إهماله في حقبة العقوبات إما لشدة المعاهدات والتقييدات وإما لفترة الأموال، سوف تضع سقفاً ضيقاً على إمكانات التوسع في طاقته الإنتاجية. وتوجد التوقعات إلا يستعيد الإنتاج الإيراني مستواه القياسي القديمة، وأن أقصى ما سيبلغه

ذلك الإنتاج هو نحو 3.6 مليون برميل يومياً، أي إضافة نحو 800 ألف برميل يومياً على مستوى إنتاج عام 2014 البالغ نحو 2.8 مليون برميل يومياً، ولكن بعد 5 سنوات، ومع زهاب أكثر من نصف الإنتاج للإستهلاك المحلي، ما تبقى لا يبقى لضمان استقرار البلد دون سياسات داخلية حصيفة وتعاون إقليمي حقيقي، أما البديل فهو تصدير متبادل ومؤذي لأوضاع غير مستقرة.

الأداء المقارن لأسواق مالية متتاف - أبريل 2015

باتجاه شهر أبريل، انقضى 4 شهور من عام 2015، ولزال التضخم حاداً في أداء أسواق العينة بين شهر وآخر، وجاء أداء شهر أبريل موجباً بشكل عام بعد أداء سالب في شهر مارس سبقه أداء موجب في شهر فبراير، إذ حقق 11 سوقاً في شهر أبريل مكاسب مقارنة بمستوى مؤشراتها في نهاية شهر مارس، بينما حققت 3 أسواق أداء سالباً، ولزال أداء تلك الأسواق يضع 9 أسواق في فئة الأسواق الراجعة مقارنة بمستوى

اسم الشركة	نوع التقييم	نوع التقييم	نوع التقييم	نوع التقييم
	2015-04-30	2015-04-30	2015-04-30	2015-04-30
1 بنك الكويت الوطني	422.0	492.4	2.4	432.9
2 بنك الخليج	227.5	223.5	1.8	224.4
3 بنك الكويت التجاري	498.9	498.9	0.0	506.9
4 بنك الكويت الصناعي	235.7	239.9	1.8	248.4
5 بنك الكويت الدولي	369.5	270.9	(3.8)	258.4
6 بنك الراجحي	456.2	432.2	5.6	465.7
7 بنك الأهرام	412.9	421.3	(2.1)	426.3
8 بنك الكويت الوطني	1,341.3	1,341.3	(1.6)	1,306.8
9 بنك الكويت الوطني	486.6	461.6	(1.3)	464.4
10 البنوك التجارية	171.8	170.3	0.9	198.5
11 البنوك التجارية	349.4	287.7	18.3	332.3
12 الشركات الواعدة	163.6	161.1	1.6	191.3
13 شركات كبرى محلية	1,426.2	1,470.8	(3.0)	1,259.9
14 الشركات كبرى محلية	76.5	77.9	(1.8)	79.3
15 الشركات كبرى محلية	414.2	418.3	(1.0)	464.4
16 الشركات كبرى محلية	73.9	65.0	13.7	64.0
17 الشركات كبرى محلية	330.8	342.2	(3.3)	342.2
18 الشركات كبرى محلية	172.7	169.0	2.2	185.9
19 الشركات كبرى محلية	98.3	98.3	0.0	95.0
20 الشركات كبرى محلية	143.9	148.8	2.4	143.8
21 الشركات كبرى محلية	115.5	118.2	(1.4)	116.5
22 الشركات كبرى محلية	193.7	191.7	1.9	203.9
23 الشركات كبرى محلية	218.8	228.8	0.0	274.6
24 الشركات كبرى محلية	1,413.2	1,413.2	0.0	1,214.2
25 الشركات كبرى محلية	197.1	197.1	0.0	216.7
26 الشركات كبرى محلية	166.2	168.0	(1.1)	169.8
27 الشركات كبرى محلية	335.2	342.7	(1.4)	605.0
28 الشركات كبرى محلية	114.7	114.7	0.0	109.6
29 الشركات كبرى محلية	243.8	235.8	(4.7)	275.8
30 الشركات كبرى محلية	67.2	72.1	(6.8)	72.1
31 الشركات كبرى محلية	203.4	207.6	(2.0)	219.7
32 الشركات كبرى محلية	627.7	640.3	(2.0)	615.2
33 الشركات كبرى محلية	97.9	97.9	0.0	97.9
34 الشركات كبرى محلية	2,919.9	2,919.9	0.0	2,735.1
35 الشركات كبرى محلية	728.4	775.3	(6.0)	915.7
36 الشركات كبرى محلية	20.9	18.5	13.0	22.8
37 الشركات كبرى محلية	1,090.8	1,028.7	(2.7)	1,074.4
38 الشركات كبرى محلية	91.7	91.7	0.0	121.7
39 الشركات كبرى محلية	81.9	77.7	5.3	76.7
40 الشركات كبرى محلية	68.0	66.7	1.9	60.0
41 الشركات كبرى محلية	2,601.3	2,621.1	(0.8)	2,759.0
42 الشركات كبرى محلية	878.6	884.0	(0.6)	922.7
43 الشركات كبرى محلية	366.6	362.3	1.1	371.7
44 الشركات كبرى محلية	359.8	350.8	0.0	387.1
45 الشركات كبرى محلية	676.9	713.7	(5.2)	750.5
46 الشركات كبرى محلية	238.5	239.8	(0.5)	249.2
47 الشركات كبرى محلية	427.6	433.4	(1.3)	444.0

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت.



رسم بياني يوضح أداء الأسواق المالية المتتاف

### جميع دول المنطقة من مصلحة أن يتم الاتفاق الإطاري حول البرنامج الإيراني النووي بين إيران والغرب أكبر الراجحين في شهر أبريل كان سوق دبي المالي الذي أضاف مكاسب بنحو 20.3% في شهر واحد

الأول من عام 2015 بنحو 22% مقارنة بسوقه في الربع الأول من عام 2014، ورغم أن أدنى من شهر أبريل 2015 جاءت أدنى من سوقة شهر أبريل 2014. أكبر الخاسرين في شهر أبريل كان السوق الألماني الذي أضاف مكاسب بنحو 20.3% في شهر واحد، ودعمته قيمة تداولات الشهر -السوق- البالغة نحو 1.64 ضعف سوقة كل ربع السنة الأول. تلك المكاسب نقلته من قاع المنطقة السالبة في نهاية شهر مارس، إلى خامس الأسواق الراجعة ضمن العينة منذ بداية العام الجاري. ثاني أكبر الراجحين كان السوق الصيني بإضافة 18.5% في شهر واحد قفزت بمكاسبه إلى صدارة الأداء لأسواق العينة بإضافة 12% في شهر أبريل، ومكاسبه منذ بداية العام الجاري بنحو 18%، وكان السوق السعودي هو السوق الوحيد في الإقليم الذي ارتفعت سيولته في الربع

الأول من عام 2015 بنحو 22% مقارنة بسوقه في الربع الأول من عام 2014، ورغم أن أدنى من شهر أبريل 2015 جاءت أدنى من سوقة شهر أبريل 2014. أكبر الخاسرين في شهر أبريل كان السوق الألماني الذي أضاف مكاسب بنحو 20.3% في شهر واحد، ودعمته قيمة تداولات الشهر -السوق- البالغة نحو 1.64 ضعف سوقة كل ربع السنة الأول. تلك المكاسب نقلته من قاع المنطقة السالبة في نهاية شهر مارس، إلى خامس الأسواق الراجعة ضمن العينة منذ بداية العام الجاري. ثاني أكبر الراجحين كان السوق الصيني بإضافة 18.5% في شهر واحد قفزت بمكاسبه إلى صدارة الأداء لأسواق العينة بإضافة 12% في شهر أبريل، ومكاسبه منذ بداية العام الجاري بنحو 18%، وكان السوق السعودي هو السوق الوحيد في الإقليم الذي ارتفعت سيولته في الربع

الأول من عام 2015 بنحو 22% مقارنة بسوقه في الربع الأول من عام 2014، ورغم أن أدنى من شهر أبريل 2015 جاءت أدنى من سوقة شهر أبريل 2014. أكبر الخاسرين في شهر أبريل كان السوق الألماني الذي أضاف مكاسب بنحو 20.3% في شهر واحد، ودعمته قيمة تداولات الشهر -السوق- البالغة نحو 1.64 ضعف سوقة كل ربع السنة الأول. تلك المكاسب نقلته من قاع المنطقة السالبة في نهاية شهر مارس، إلى خامس الأسواق الراجعة ضمن العينة منذ بداية العام الجاري. ثاني أكبر الراجحين كان السوق الصيني بإضافة 18.5% في شهر واحد قفزت بمكاسبه إلى صدارة الأداء لأسواق العينة بإضافة 12% في شهر أبريل، ومكاسبه منذ بداية العام الجاري بنحو 18%، وكان السوق السعودي هو السوق الوحيد في الإقليم الذي ارتفعت سيولته في الربع

الأول من عام 2015 بنحو 22% مقارنة بسوقه في الربع الأول من عام 2014، ورغم أن أدنى من شهر أبريل 2015 جاءت أدنى من سوقة شهر أبريل 2014. أكبر الخاسرين في شهر أبريل كان السوق الألماني الذي أضاف مكاسب بنحو 20.3% في شهر واحد، ودعمته قيمة تداولات الشهر -السوق- البالغة نحو 1.64 ضعف سوقة كل ربع السنة الأول. تلك المكاسب نقلته من قاع المنطقة السالبة في نهاية شهر مارس، إلى خامس الأسواق الراجعة ضمن العينة منذ بداية العام الجاري. ثاني أكبر الراجحين كان السوق الصيني بإضافة 18.5% في شهر واحد قفزت بمكاسبه إلى صدارة الأداء لأسواق العينة بإضافة 12% في شهر أبريل، ومكاسبه منذ بداية العام الجاري بنحو 18%، وكان السوق السعودي هو السوق الوحيد في الإقليم الذي ارتفعت سيولته في الربع

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت.

### البنك التجاري يحقق صافي أرباح خلال الربع الأول بلغ 6.3 مليون دينار كويتي

الموجودات)، مقابل 2.320 مليار دينار كويتي (55.1% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2014، وحققت انخفاضاً، بنحو 93.2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 4%، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2014، حين بلغت، آنذاك، ما قيمته 2.322 مليار دينار كويتي (59.3% من إجمالي الموجودات). بينما حقق بند النقد وأرصدة قصيرة الأجل، ارتفاعاً، بلغ قدره 294.5 مليون دينار كويتي، ونسبته 56.1%، ليصل إلى 819.8 مليون دينار كويتي (20% من إجمالي الموجودات)، مقابل 525.3 مليون دينار كويتي (12.5% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2014، وحقق ارتفاعاً، بنحو 276.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 50.8%، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2014، حين بلغ آنذاك، ما قيمته 543.5 مليون دينار كويتي (13.9% من إجمالي الموجودات)، وذلك نتيجة ارتفاع بند ودائع لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام نحو 64.6%، وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 122 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.3%، ليصل إلى نحو 3.537 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.659 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2014، وحققت ارتفاعاً بنحو 193.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 5.8% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 4.54%، مقارنة بنحو 3.82%، وسجل مؤشر (ROA) ارتفاعاً، حين بلغ نحو 0.61%، قياساً بنحو 0.55%، وبعده مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC)، أيضاً، حين بلغ نحو 17.92%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حين بلغ نحو 17.03%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 4.5 قس، مقابل 3.9 قس، للفترة نفسها من عام 2014، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 35 مرة في نهاية الربع الأول من عام 2014، مقارنة بنحو 48.1 مرة للفترة نفسها من عام 2014، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/B) نحو 1.6 مرة، بعد أن كان 1.7 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات. مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكميات المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة مؤشر الشال، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 427.6 نقطة وانخفاض بلغ قدره 5.8 نقطة، أي ما يعادل 1.3% عن الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 16.4 نقطة، أي ما يعادل 3.7% عن إقبال نهاية عام 2014.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات. مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكميات المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة مؤشر الشال، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 427.6 نقطة وانخفاض بلغ قدره 5.8 نقطة، أي ما يعادل 1.3% عن الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 16.4 نقطة، أي ما يعادل 3.7% عن إقبال نهاية عام 2014.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات. مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكميات المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة مؤشر الشال، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 427.6 نقطة وانخفاض بلغ قدره 5.8 نقطة، أي ما يعادل 1.3% عن الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 16.4 نقطة، أي ما يعادل 3.7% عن إقبال نهاية عام 2014.